

له ومنا لا يتصل بومن الإقامة الأري أنه م بعد الحج عتق بركة من الفخا  
هذا إذا انتقل من الأري بأهله وأما إذا لم ينقل بأهله <sup>كسنة</sup> استقرت أهله ببلدة أخرى  
فلا يسطر ويمنه الأري وفاتت خلفه تقضى السفر بها وفاتت السفر تقضى والخ  
تعتبر لأن القضاء بحسب الجاهل بخلافه ولو فاتت في مرضه لا يقدر على الرجوع  
والسجود حيث يقضيها في الصحة ركبها وساجد لأن سقوطها عنه هناك بالبحر  
والعمر فذلك أي في وجوب الأري والركعتين آخر الوقت لأنه المعتبر في البيعة عند  
عدم الإداء في أول الوقت فإن كان وقت في آخر الوقت وجب عليه ركعتان وإن كان  
مقبولاً عليه الأربع كما لو صل الظهر في زمن ثم سافر قبل خروج الوقت فلا دخل وقت  
الظهر ثم ترك السفر قبل الغروب ثم علم أنه صلاها بعد الغروب فأن يقضى الظهر ركعتين <sup>بطلان</sup> والمصر  
أربعاً ولو صلاها وهو مقيم ثم سافر قبل الغروب فأن يقضى الظهر ركعتين  
كذلك في السابغ ويصير المشايخ المحدثين لأن الإقامة تركت الفعالية بقبول مجرد  
النية ولا يصير للمقيم من الأجنبي مع الموضع ويباح السجود للهجرة قبل الزوال بعده  
إذا فارق عن المرفق الوقت وقال لا في الحجوز بعد الزوال وبعد الجوزة الألف  
لغيره وأرجح أو نحوه كذا في شرح القدر في العلامة الزاهدي ومبدأ أي ظهر  
الرجوع من الطريق بعد ما خرج من فخرج الزم وليس بينهما أي بينه وبين مصر  
مرة سفر يصير مقيماً في الحلال أي مجرد الرجوع إليها وأن لم يدخلها لانه نقض السفر  
قبل الإحرام والأري وان كان بينه مرة سفر فهو مباح حتى يصل إلى مرة لوجوب  
السفر وكل ما يقضيها سنة متبوعة لما فهمت زوجهما بما وافاها من العمل  
والهدية مولاة والجندي مع الأمانة التي يرضق منه والإجبر مع الجمل والغريم

لأن السجود في الصلاة بالليل في الحج والعمرة

مع المدبوت إذا علم التبع بها وسنة متبوعة لانه إذا لم يعلم ذلك لا يلزمه الاحتيا  
يعلم في الأري كما هو الخطار الشرعي ومن الوكيل وقيل يلزمه الاحتياط في العبد من كابين  
مشاويهم فلهذا وقيل يقصر وقيل إن كان ينيله <sup>بغير</sup> فيلزمه بقصره في المشاويهم  
فكونه المقيم **مسألة** في المريض <sup>بغير</sup> أو خاؤ زيادة المرض بقيامه صافاً عدل  
ربح وسجد لقوله لم يرضي المريض صافاً فإن لم يتطهر شفاه فإن لم يتطهر فصا  
الجذب لأن الطاعة بحسب الطاقة فإن لم يطق الرجوع والسجود أو موقفاً لأن وسع مثله  
والتكليف بقدره وجعل سجوده أخفض <sup>سجود</sup> لأن الإيماء مقامها في أخذ حكمها  
في رفع الوجه إلى السجود عليه لقوله من قدر أن تسجد من الأرض فاسجد  
والأري برأسك وإن فعل ذلك وهو يخفى ركب حتى لوجود الأيماء والألا الأفعال  
فأن لم يطق القعود استلقى على ظهره وجعل رجله للقبلة وأومر بالرجوع والسجود  
لقوله لم يصح للمريض فإذ لم يتطهر ففأعذراً لم يتطهر ففأعذراً يوم إيماء فإن  
لم يتطهر فالنية أحق بقبول العزيمة واضطره عاجبته متوجها إليها وهو طرفة  
عناجح والأول هي الاستلقاء على ظهره أو على الأضطراب خلاف ذلك فعملنا  
في حديث عمران قلنا إن العائنة المستلقى يقع عاهوا اللوعة وهو قبلة الخنثان الساء  
وأشارة للضلع الأجنبي منه وبه لا ينادى بالصلاة إذ هو ليس بقبلة ومعنى قوله  
في حديث عمران عاجبته أي ساقطه لأن الخنثي كروم رديه السقوط يقال يقع فلان  
شهره عاجبته إذا صلا مرضه فإن لم يطق الإيماء برأسه لآخر الصلاة ولم تقطعه وإن  
كان الخنثي يوم وليلة ما دام متوجهاً هو الوجه عليها ذكره صاحب الهداية لأنه  
مضمون الخطاب بخلاف المفعول عليه وقيل إن نزل عجزه عابوع وليلة سقط عنه القضاء

فصلها

يفهم